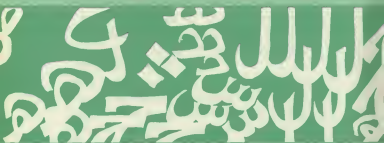


# العدن في الممنوع من الصرف

بقلم الدكتور عبد الكريم الأسعد



### تعريف العدل وفرق ما بينه وبين الاشتقاق :

من المعروف أن العدل عن صيغة إلى أخرى في نحو عمرو ثلاث بضم التاء - إذا اجتمع مع العلمية أو الوصفية كان من موانع الصرف، والعدل اشتقاق اسم عن اسم على طريق التغيير له، نحو اشتقاق عمر من عامر، المشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق قد يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب، فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سبباً لأنه فرع على المعدول عنه، فعمر علم معدول عن عامر، وهو علم أيضاً، وكذلك زفر معدول عن<sup>(١)</sup> زافر علم كذلك، إلى هذا العلم تنسب الزايفية، وقلم معدول عن قائم علماً، وهو منقول من القائم، وهو اسم الفاعل من قلتم إذا أعطى كثيراً، وزُحِل معدول عن زاحل، سُمي بذلك لبعده.

وقد بين ابن الناطم المراد بالعدل، وأوضح كيف يكون في اللفظ دون المعنى، وساق الأمثلة على ذلك، ثم أردف باعتراض وأجاب عليه فقال «المراد بالعدل تغيير اللفظ بدون المعنى، ولذلك صرف نحو ضروب وشركاب ومنحار لأنها وإن كانت صفات محمولة من فاعل فهي غير معدولة لأنها انتقلت بالتحويل إلى معنى المباعدة والتكثير، فإن قلت فهذا منع صرف فعيل بمعنى مفعول نحو جريح وذبيح قلت لأنه قبل النقل من مفعول كان يقبل معناه الشدة والضعف، وبعد النقل إلى فعيل لم يصلح إلا حيث يكون معنى الحدث فيه أشد، ألا ترى أن من أصيب في أنامله بمعدة يسمي مجروحاً ولا يسمي جريحاً، فلما كان النقل مُخرجاً له عما كان يصلح له قبل لم يكن عدلاً، لأنه

يتغير اللفظ بتغيير المعنى فلم يستحق المنع من الصرف، على أننا نمنع أن فعلاً بمعنى مفعول مأخوذ من لفظ المفعول على وجه العدول، بل ممّا أُخِذَ المفعول منه»<sup>(٢٧)</sup>.

وفي النهاية عرض الشارح لما ذهب إليه الزجاج من أن المانع من الصرف في أحاد وإخوانه العدل في اللفظ والمعنى، وأن العدل في اللفظ ظاهر، وأنه من جهة كونها تعبر عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف، أن هذا الذي ارتآه الزجاج «فاسد من وجهين أحدهما أن أحاد مثلاً لو كان المانع من صرفه عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد الأمرين، وهو إمّا منع صرف كل اسم مغير أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء المجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر، واللازم متفق باتفاق، والثاني أن كل ممنوع من الصرف فلا بد أن يكون فيه فرعية اللفظ وفرعية المعنى، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأقّى ذلك في أحاد، إلا أن تكون فرعيتة في اللفظ بعدله عن واحد المتضمن معنى التكرار، وفي المعنى بلزومه الوصفية، وكذا القول في إخوانه».

وقال الرضي الاسترأبادي<sup>(٢٨)</sup> تعليقا على قول ابن الحاجب «العدل خروجُه عن صيغته الأصلية تحقيقا كثلاث ومثلث وأخضر وجميع، أو تقديرًا كعُمر وباب فُطام في تميم» ما ملخصه: العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالتحاق ولا لمعنى، فقولنا بغير القلب ليخرج نحو أيس في يس، وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وحنق، وقولنا ولا للالتحاق ليخرج نحو كؤثر، وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال، وبمعنى بالعدل المحقق ما له دليل غير المنع من الصرف بحيث لو وجد منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا، بخلاف العدل المقدّر فإنه الذي يصرار إليه لضرورة وجدان غير منصرف وتعلّز سبب آخر غير العدل، فإنّ عمر مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم نحكم قطّ بعدله عن عامر بل كان كأذد، وأمّا ثلاث ومثلث فقد قام دليل على أنّهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة، وذلك أنّا وجدنا ثلاث، وثلاثة ثلاثة، بمعنى واحد، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على

هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرّر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، وجاء في القوم رجلاً رجلاً، فكان القياس في باب العدد أيضاً التكثير عملاً بالاستقراء وإلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب، فلما وُجد ثلاث غير مكرّر لفظاً حُكِمَ بأن أصله لفظ مكرّر، ولم يأت لفظ مكرّر ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقبل أنه أصله.

## أنواع المعدول وبابه :

المعدول على ضربين معرفة ونكرة، فالمعرفة نحو عمر وزفر، وهو من قبيل المرتجل، لأنه يغيّر في حال العلمية، فلو نُكِّرْ لا نصرف نحو قولك : مررت بعمر وعمر آخر، لبقائه بلا سبب، لأنه لما زال التعريف بالتكثير زال العدل أيضاً، إذ ما كان عدل إلا عن معرفة علم، فإذا نُكِّر لم يكن ذلك العلم مراداً فانصرف.

وأما المعدول في حال التكثير فنحو أحاذ وثلاث ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله تعالى : «أولي أجنحة مشى وثلاث ورباع»<sup>(١)</sup>.

فمثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة وهي نكرة.

وقول ساعدة بن جؤبة :

ولكنما أهلي بوايد أنيسه      ذئاب تبغى الناس مثنى وموخذ

فأجراه وصفاً لذئاب وهو نكرة، وصفة النكرة نكرة، والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل عن العدد المكرّر، فأما الوصف فظاهر، وأما العدل فالمراد بمثنى اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ورباع، فالعدل هنا يوجب التكثير، فإذا قال جاء القوم ثلاث ورباع فمعناه أنهم تحزّبوا وقت النهي ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة، وقالوا موخذ كمثنى ومثلث، فإن سمي رجل بمثنى وثلاث ورباع ونظائرها

انصرف في المعرفة، فتقول فيه هذا مثني وثلاث بالتونين، لأن الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدل أيضاً، لزال معنى العدد بالتسمية، وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف، فانصرف لبقائه على سبب واحد<sup>(٤)</sup>.

هذا ولا يخصى ما في جميع كتب اللغة والنحو من التصريح بعدل عمر من عامر، وقياس زفر ودُلف ومضر وغير وجشم ونحوها عليه، ومن منعها من الصرف وجرحها بالفتحة، لما ورد من ذلك بكثرة في نثرهم وشعرهم، وفي أحاديث الرسول ﷺ وكلام الصحابة، والصواب جواز استشهاد النحوي بالحديث الشريف، بل بما روي عن الصحابة وأهل البيت كما فعل الرضي والاستراباذي.

والأئمة الثقات الذين شافهوا العرب قد أجمعوا على منع عمر وأمثاله كما سمعوا من العرب نثراً ونظماً، ومعلوم أن زيادة الواو في عمرو للترقية بينهما قديمة العهد في الصدر الأول، والأشعار العربية ملأى بذلك. وهؤلاء الأئمة الثقات الذين نقلوا إلينا علوم اللسان العربي المبني عليه الدين، كما نقلوا إلينا كون الأصل في الأسماء كذا، وغير ذلك، وهم ثقات عدول فتخطت بهم فيما أجمعوا عليه وتلقته بعدهم علماء الأمة بالتسليم منذ قرون عديدة تجرّ إلى الطعن في الدين، إذ الأساس انما هو السماع فلا مجال للرأي، فالعدول بابه السماع، يدلّ عليه أنهم لم يقولوا في مالك مُلْك، ولا في حارث حُرث، كما قالوا عمر وزفر.

على كل حال لو نوزع في التماس علة العدل لكان ثمة نوع شبهة، لأن المنع مقطوع به بالسماع، غاية أنهم التمسوا العدل لتكون علة أخرى مع العلمية، ولما لم يمكن اعتبار علة أخرى سوى العدل حكموا به، حتى إنهم لما أمكن لهم التماس سواه التمسوه، ألا تراهم منعوا طوى للعلمية والتأنيث ولم يلتفتوا فيها إلى العدل إذ لم تُعوزهم الحاجة إليه.

من هنا يمكن التأكيد أنه لا طريق للعلم بهذا النوع أي المعدول تقديراً

سوى سماعه غير مصروف مع علة العلمية فقط، فيقتدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة، فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعدله كأدَد، فالعرب صرفوه وجعلوه بمنزلة ثَقَب ولم يجعلوه بمنزلة عمر، وهذا صريح في ابطال توهم أنه منقول عن جمع عمرة، وكذا غير العلم من اسم الجنس كغُرَّ وصرَّد، والصفة كحُطِمَ ولَبِد، والمصدر كهُدِي وثَقِيَ، والجمع كغُرَف ولَحْم وعُمر جمع عُمره، فكل ذلك معدول، وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل كطَوَى، بخلاف العدل في نحو جُمِعَ وسُحِرَ وأُحِرَ ومُثِنِّي فإنه يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى.

### ضروب فُعل وحكمها :

من المعلوم أنَّ فُعل يأتي من المعدول علماً كعمر وزفر وقثم وزحلي من عامر وزافر وقثم وزاحل وهو ممنوع من الصرف، ولكن إذا جاء فُعل اسماً معروفاً في الكلام أو صفة فهو مصروف، والاسم المعروف في الكلام على ضربين، أحدهما أن يكون واحداً من جنس، أو جمعاً لواحد من جنس، فالاسم الذي لواحد من جنس نحو صِرَدٌ ونُغَرٌ ونُحْزَرٌ وجُعِلَ وسُبْدٌ<sup>(١)</sup>. وما أشبه ذلك، والجمع نحو ثَقَبٌ وحُفَرٌ<sup>(٢)</sup> وطَلَمٌ وما أشبه ذلك، والصفة نحو: هذا رجل حُطِمَ كما في قول الحُطَمِ القَيْسِي<sup>(٣)</sup>:

هذا أوان الشدِّ فاشتدِّي زَيْمٌ .. فدلَّفها الليل بسَواق حُطَمٍ  
.. ليس براعي إبل ولا غنم<sup>(٤)</sup> ..

ونحو : نُحِتَ وسُكِّعَ<sup>(٥)</sup>، فلو سُمِّيَ بشيء من ذلك لانصرف لأنه منقول من نكرة، واعتبار العدل من ضروب فُعل بامتناع الألف واللام منه، وقد عُرِفنا أنه معدول أنه ورد في اللغة غير منصرف، وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف.

وفي الكتاب<sup>(٦)</sup> أن هذه الأسماء إنما صرفت لأنها ليست كالاسم الذي

يشبه الفعل الذي في أوله زيادة، وليست في آخرها زيادة تأنيث، فصار ما كان منه اسماً ولم يكن جمعاً كخَجَر ونحوه، وما كان منه جمعاً بمنزلة كسَر وإبر وما كان منه صفة بمنزلة قولك هذا رجل عَمَل إذا أردت كثيراً العمل، وبمنزلة رجل شَكَل إذا كان خفيفاً في عمله. فأما عمر وزفر فإنهم مَنَعَم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرناه، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما الأصلي تركوا صرفهما، وذلك نحو عامر وزافر، ولا يجرى عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أول به إلا وذلك البناء معرفة، كذلك جرى هذا الكلام، فإن قلت عُمَر آخر صرفته لأنه نكرة فتحوّل عن موضع عامر معرفة، وإن حقّرتة صرفته لأنّ فعلاً لا يقع في كلامهم معدولاً عن قَوَيْل فصار تحقير عمر، كما صارت نكرته كصَرَد وأشباهه.

وقد سئى سبويه المعدول محدوداً لأن المحدود عن الشيء هو الممنوع، والمعدول عنه في نحو معناه.

قال سبويه سألت الخليل عن جُمع وكُنِع فقال هما معرفة بمنزلة «كلهم» وهما معدولتان عن جَمْع بَجَمْعَاء وِجْمَع كَتَمَاء، وهما منصرفان في النكرة.

وعلى كل حال فإن عدل فعل عن فاعل، وفعل عن فاعله معنى مفهوم في كلامهم يهتدون به التوكيد والمبالغة، وذلك كقولهم في النداء: يافسق ويافساق للأنتى، وباعث، وباعثات، وباعثر وباعثرار، يؤكدون فيها الخيث والفسق والغدر، وهي أسماء معارف بالنداء، وكذلك يعدلون في الأسماء الأعلام فيقولون عُمَر وزُفَر وقَم وجُثَم وما أشبه ذلك للمذكر، وجذام وقطام ورقاش وما أشبه ذلك، فإذا نكرته فزال التعريف انصرف، لأنه لم يبق إلا العدل، وإن صقرته زال عن لفظ العدل وساوى تصغير عمرو، فساوى مائس بمعدول، وقد كان يجوز أن يصغر عامر على عُمَر باسقاط الزائد من غير عدل، فأبطل التصغير مذهب العدل، ولم يكن المصغر معدولاً عن مصغر فيجتمع فيه في حال التصغير العدل والتعريف.

## منع صرف موازن فُعل العلم وشواهد على ذلك :

يشترط منع صرف موازن فُعل إذا كان علماً اجتاع شرطين قبل العلمية هما ثبوت فاعل، وعدم فُعل، لذلك كان الواجب صرف عمر وزفر علمين لأنهما قد وجد لهما قبل العلمية فاعل كعامر وزافر من زُفر كضرب، وفُعل كعمر جمع عُمره، لكنهما لمّا سُمعا ممنوعين حكمنا بأنهما علمان غير منقولين عن فُعل الجنسي، بل معدولان عن فاعل.

وبإيضاح أكبر نقول إنّ فُعل العلم لمّا سمع ممنوعاً من الصرف كعمر وزفر وزحل وقلم، وسمع فُعل اسم الجنس مصروفاً كصُرد ونُغر وحُطّم ولُبد وجرُذ وقذذ ونُحزّز، حكم العلماء الذين شافهوا العرب وسمعوا ذلك منهم بأنّ المنوع معدول عن فاعل لا عن اسم الجنس، وأنّ اسم الجنس لو سُمي به بقي على صرْفه، يدلّ عليه أنّ الأعشى أدخل عليه «أل» وأنشد:

أخو رغائب يعطيها ويسئّلها    يأتي الظلامه منه التوفّل الزُفر<sup>(١٢)</sup>

فدخول اللام عليه يعني أنّ زفر الذي ليس بمصروف غير هذا لدخول اللام، ولو سميت بزفر هذا بعد تجهده من اللام رجلاً لصرفته لأنه حيثُذ كصُرد ونُغر.

وقد جاء فُعل ممنوعاً في الشعر كثيراً، ومن هذا الشعر قول الخنساء:

معاذ الله يرضعني<sup>(١٣)</sup> خيرَ كسي    قصير الشبر من جُشَم بن بكر

وقول حاتم :

فليت شعري وليت غير مُدرّكة    لأيّ حال بها أضحي بنو نُغلا



وقول الجعدي :

فهاجها بعدما بهت أخو قنص عار الأشاجع من ثبهاً أو ثعللاً

وقول الأنطلي :

تسزو النعاج عليها وهي باركة تحكى عطاء سويد من بني غبرا

وقول القطامي :

جزتكم يا بني جُشَم الجوازي

وقول ذي الرمة في عمر بن هبيرة :

أقول للركب إذ مالت عمائمهم شارفتُم نفحات الجو من عُمرًا

إلى أن قال :

مازلت في درجات الأمر مرتقياً تسمى وتسموبك الفرعان من مُضراً

وقول جرير أو الفرزدق في عمر بن عبد العزيز :

أشبهت من عُمرَ الفاروق سيرته فاق<sup>(١)</sup> البهية وأتست به الأمم

وقول الكمي :

أهوى علياً أمر المؤمنين ولا أرضى بسبّ أبي بكر ولا عُمرًا

وقول الفرزدق في عمر بن عبيد الله :

إِنَّ الْأَرَامِلَ وَالْأَيْتَامَ إِذَا هَلَكُوا      والخيل إِذَا هُزِمَتْ تَهْكِ عَلَى عَمْرَا  
إِلَى أَنْ قَالَ :

لَقَدْ رَزَمَ بَنِي بَعْمَ وَغَيْرِكُمْ      عَلَى نَوَائِبِهَا الْخَيْبَرِ مَنْ مَضَى

وقد ذُكِرَ عُمَرُ الْعَلَمُ فِي جَمِيعِ كُتُبِ السَّنَةِ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرْفِ دَائِماً  
مُغْفُوضاً بِالْفَتْحَةِ حَالَةَ الْجُرْ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ : وَرَأَيْتُ  
قَصراً بِنَائِهِ جَارِيَةً فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا فَقَالَتْ لِعُمَرَ، وَقَوْلُهُ أَيْضاً: إِنِّي لَأَنْظُرُ  
إِلَى شَيْطَانَيْنِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ قَدْ قَرَّوْا مِنْ عُمَرَ، إِلَى مَا لَا يَخْصِي مِنَ  
الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مِثْلًا وَسِندًا.

وَمَا جَاءَ فَعَلَ مِنَ الصَّرْفِ فِي الشَّعْرِ كَثِيراً فَقَدْ جَاءَ فِيهِ مَصْرُوفاً  
قَلِيلاً، وَبِحَيْءِ عُمَرُ تَارَةً مَصْرُوفاً فِي الشَّعْرِ، وَكُنْ الْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ  
الصَّرْفُ بِجَابِ عَنْهَا بِأَنَّ الشَّعْرَ ضَرُورَةٌ، وَأَنَّ مَجِئَهُ فِيهِ مَصْرُوفاً عَلَى قَلَّةٍ  
هُوَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَهُوَ فِي هَذَا كَمَنْعِ الْمَصْرُوفِ فِي قَوْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ  
مِرْدَاسٍ :

فَمَا كَانَ جِصّاً وَلَا حَابِسَ      بِفَوْقَانِ بِرْذَاسٍ فِي مَجْنَعٍ

بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كُنْ الضَّرُورَةُ مَا وَقَعَ فِي الشَّعْرِ مُطْلَقاً أَوْ فِي  
بِنْدَحَةٍ<sup>(١٢٠)</sup>، وَالْأَكْثَرُ لَمْ يَسْتَدَلُّوا عَلَى الْمَنْعِ بِالشَّعْرِ لَمَّا تَفَرَّرَ أَنَّهُ بِمَجْرَدِهِ  
لَا تَثْبُتُ بِهِ قَوَاعِدُ الْعَرِيقَةِ، لِأَنَّ الشَّعْرَ وَحْدَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، بَلْ إِنَّمَا تَثْبُتُ  
بِالْكَلَامِ، فَإِنْ وَافَقَهُ الشَّعْرُ فَذَاكَ وَإِلَّا عَدَّ ضَرُورَةً<sup>(١٢١)</sup>.

وَمَا قَالُوهُ فِي صَرْفِ «سَبَأٍ» وَمَنْعِهِ فِي الْفَرَّانِ وَالشَّعْرِ مِنْ أَنَّهُ لَوْلَا

شهرة الوجهين في الكلام وقد أنت بهما القراءة ما كان في صرفه في  
الشعر حجة، بل استدلوا بمشافهة العرب نوا.

أما كون الأصل في الأسماء الصرف فلا يقتضي أن جميعها مصروف،  
لأن الأصل فيها الاعراب أيضاً مع كثرة مبنياتها، والأصل في الأفعال  
البناء مع كثرة معرباتها، مع أن لفظة الأصل تدل على أن ثمة خارجاً  
عنه، فضلاً عن أن هؤلاء الأئمة الذين نقلوا إلينا المنع هم الذين نقلوا  
إلينا أن الأصل في الأسماء كذا ونحو ذلك.



### مصادر البحث ومراجعته

- ١ - حمزة فتح الله، المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية، طبعة المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٣٢٦هـ.
- ٢ - الرضي الاسترلابي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب طبعة سنة ١٣١٠هـ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣ - سيبويه، الكتاب، طبعة بولاق سنة ١٣١٦هـ.
- ٤ - ابن الناطم، شرح ألفية ابن مالك، طبعة سنة ١٣١٢هـ منشورات ناصر خسرو، بيروت.
- ٥ - ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، طبعة المنيرة بمصر، بدون تاريخ.

## المصوامش

- (١) الزعفر من زفر الختمل بزفره إذا حمله.
- (٢) شرح ابن العاطم لألفية والده : ٢٤٩ - ٢٥٠.
- (٣) انظر شرح الرضي على كافيته ابن الخاحب ١ : ٤١.
- (٤) آية ١ من سورة طاهر.
- (٥) انظر ابن بعش على مفصل الزمخشري ١ : ٦١ - ٦٣.
- (٦) اسم الطاهر.
- (٧) جمع ثقة وخمرة وطلمه.
- (٨) وروى أيضاً لأبي زغبة الحرزمي، وروى كذلك لرشد بن ربيع المري.
- (٩) لغها : الصبح للإبل، أي جمعها الليل بسائق شديد عفيف، والخطم الشديد السوق للإبل كأنه يحطم ما مرّ عليه لثقة سوله، والخطم اسمه شرخ بن صبيعة، وقد قال فيه الشاعر الرجز ملاحاً، والشاهد فيه نعت سوق يحطم لأنه نكبة وليس معمول عن حاتم لأن فعل لا يعدل عن فاعل إلا في باب المعرفة نحو عمر وزفر.
- (١٠) المُنْتَجع : الدليل. السُّنْجَع : الذي يتسكع في الأمر.
- (١١) انظر سيبويه، الكتاب ٢ : ١٣ - ١٥.
- (١٢) الرعيه المطاء الكثير، والظلامه ما نطله عند الغمام، وهو اسم ما أحفه منك، والبول البحر والرجل المطاء، والزفر كصير الأسد، والكثير الناصر والأهل والثقة، والسيد لأنه يردف أي يتحمل بأموال في الحالات من ذنن ودية مطلقاً لها، ومعنى البيت : الله بعضي ما يرغب الرجال في ادخاره ويحرصون على التمسك به لغاسته.
- (١٣) وروى (برصعي) بالصاد المهملة، و(بصكني)، و(فلسن بمرضع ثدي).
- (١٤) وروى (فاد النية).
- (١٥) يقال يندحه بضم النون وقصها.
- (١٦) انظر حمزه فتح الله، المواهب الفتحية ٢ : ١٤ - ١٥.